مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٦٩

الخميس، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٣/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد أموريم	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريَّا
	البحرين	السيد المنصور
	سلوفينيا	السيد إزبوغار
	الصين	السيد شن تشو
	غابون	السيد دانغي - ريواكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد تكسيرا دا سيلفا
	كندا	السيدة غيبسون
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ريتشموند
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد كويمانز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ستوفر

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/49)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1999/49)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1999/49.

عقب المشاورات التي أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

(تكلم بالإنكليزية)

"يُعرب مجلس الأمن عن جزعه إزاء التدهور الخطير في الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا. ويؤكد من جديد اعتقاده بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية بالوسائل العسكرية، ويحث حكومة أنغولا وبوجه خاص الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على استئناف حوار بناء على "اتفاقات السلام" (S/22609، المرفق)، وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتجنيب الشعب الأنغولي المزيد من الحرب والمعاناة. وفي هذا السياق يؤكد المجلس من جديد أن السبب الرئيسي للأزمة في أنغولا هو رفض يونيتا الامتثال للأحكام الأساسية ذات الصلة في بروتوكول لوساكا، ويكرر تأكيد طلبه بأن يمتثل يونيتا لالتزاماته بنزع أسلحته، والسماح بامتداد الإدارة الحكومية إلى الأراضي التي يسيطر عليها.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام تقييمه وآراءه بشأن الحالة السياسية والعسكرية في أنغولا الواردين في تقريره المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/49). ويؤكد مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق سلام نسبي في أنغولا خلال السنوات الأربع الماضية. ويعرب عن أسفه العميق لأن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد وعدم التعاون، ولا سيما من جانب يونيتا، مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قد حال دون اضطلاع البعثة بشكل تام بدورها الذي كـُلفت به.

"ويُشدد مجلس الأمن على الأهمية الكبيرة التي يعلقها على استمرار وجود متعدد التخصصات للأمم المتحدة تحت إشراف ممثل للأمين العام في أنغولا، ويسلم بأن استمرار هذا الوجود يعتمد على سلامة موظفي الأمم المتحدة ويتطلب موافقة حكومة أنغولا وتعاون جميع المعنيين. وهو في هذا السياق يناشد حكومة أنغولا أن توفر هذه الموافقة، ويونيتا أن يتعاون تعاونا كاملا. ويرحب المجلس بما ينويه الأمين العام من التشاور بشكل عاجل مع حكومة أنغولا بشأن هذا الوجود للأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بهذا الشأن.

"ويطلب مجلس الأمن مرة أخرى إلى الدول الأعضاء أن تدعم عملية السلام في أنغولا من خلال التنفيذ الكامل والفوري للتدابير المفروضة ضد يونيتا والواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ حزيران/ يونيه ١٩٩٨، ويؤكد من جديد استعداده لاتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز تنفيذ هذه التدابير على أساس التوصيات الواردة في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء ما للنزاع من تأثير على الشعب الأنغولي من الناحية الإنسانية. ويحث المجتمع الدولي على دعم حكومة أنغولا في إنجاز مسؤوليتها الأساسية عن توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب الأنغولي، وفي هذا الخصوص يحث الدول الأعضاء على أن تمول بسخاء النداء الإنساني الموحد لعام ١٩٩٩ من أجل أنغولا. ويطلب إلى جميع المعنيين الموافقة على أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتعاون معها على أساس مبدأي الحياد وعدم التمييز، وضمان أمن وحرية تنقل الأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية، وكفالة تأمين ما يلزم من سهولة الوصول وتوفر السوقيات بشكل ملائم وآمن، برا وبحرا. ويحث جميع المعنيين على التعاون مع أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تساعد على إرساء الأساس اللازم للسلام الدائم والمصالحة الوطنية.

"وسيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

(تكلم بالاسبانية)

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/3.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.